

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون
إحاطة إلى مجلس الأمن
21 ديسمبر/ كانون الأول 2022

السيدة الرئيسة (السفيرة روشيرا كامبوج - الهند)

- 1- قمت بزيارة دمشق قبل أسبوعين لمواصلة نقاشي مع الحكومة السورية حول إحداث تقدم في العملية السياسية لتنفيذ القرار 2254. وأثناء قيامي بذلك، كانت الظروف على الأرض تشير إلى اتجاهات مقلقة.
- 2- يواجه السوريون أزمة إنسانية واقتصادية تستمر في التفاقم - داخل وخارج البلاد، وفي كل من المناطق الخاضعة تحت سيطرة الحكومة والمناطق الخارجة عن سيطرتها، حيث مازال الوضع في غاية السوء، خاصة في مخيمات النازحين. نواجه وضعاً نتج عن أكثر من عقد من الحرب والنزاع والفساد وسوء الإدارة، فضلاً عن الأزمة المالية اللبنانية وكوفيد19 والعقوبات وبالفعل تداعيات الحرب في أوكرانيا. تُعلمنا تقييمات الأمم المتحدة أن الاهالي يستغنون عن بعض وجبات الطعام حتى يتمكنوا من اطعام أطفالهم. كما أصبحت الكهرباء والوقود بما في ذلك وقود التدفئة أكثر ندرة من أي وقت مضى. لا يستطيع الكثيرون الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية، بشكل متزايد، أو حتى التواصل مع أحبائهم أو زملائهم، بسبب انقطاعات الاتصالات وانهار البنية التحتية. وقد أخبرني زملائي في الأمم المتحدة مباشرة عن احتياجات السوريين التي تزداد بينما الموارد في انخفاض. حتى أولئك الذين لا يحتاجون في العادة إلى المساعدة - أولئك الذين يتلقون رواتب منتظمة على سبيل المثال - هم في حاجة إليها، نظرًا لانخفاض قيمة الليرة. لا شك أن الوضع سيصبح أكثر شدة مع تقدم الشتاء.
- 3- قامت الحكومة بإغلاق المؤسسات الحكومية لعدة أيام نتيجة لنقص الطاقة. لا يستطيع بعض موظفي الحكومة الذهاب إلى العمل لافتقارهم الوقود. حتى في دمشق، كانت هناك مؤشرات ملموسة على تفاقم الأزمة: شوارع مظلمة ومنازل غير مضاءة وحركة مرور ضعيفة. كما تأتي المدفوعات في رزم من العملة النقدية مع انخفاض قيمة الليرة السورية إلى مستويات قياسية جديدة.
- 4- هذه الصورة الإنسانية والاقتصادية القاتمة سيئة بما فيه الكفاية؛ أضف إلى ذلك استمرار النزاع المسلح ومخاطر التصعيد العسكري، وأن إمكانية حدوث تدهور كارثي أمر ليس بعيداً عن الواقع. لحسن الحظ لم نشهد المزيد من العمليات العسكرية واسعة النطاق من قبل أي طرف هذا الشهر. لكن لا يمكننا القول إن الوضع قد تحسن بأي شكل من الأشكال. مازالت نفس الديناميكيات الخطرة قائمة ومازالت تؤثر على المدنيين. فقد رأينا:
 - تقارير عن غارات جوية متفرقة موالية للحكومة في الشمال الغربي، وغارات جوية تركية في الشمال وغارات منسوبة لإسرائيل في دمشق والجنوب الغربي.
 - قصف وإطلاق صواريخ واشتباكات متقطعة على خطوط التماس، شملت جميع الأطراف الفاعلة - الحكومة والمعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية وأخيراً هيئة تحرير الشام المصنفة كمنظمة إرهابية من قبل مجلس الأمن؛
 - تواصل هجمات داعش ضد جميع هذه الأطراف، وفي جميع أنحاء سوريا - مع ورود تقارير عن مقتل زعيم داعش في جنوب سوريا في تشرين الأول؛
 - وتقارير عن توترات واستمرار الاحتجاجات واستخدام القوة في السويداء.

السيدة الرئيسة

- 5- نحن بحاجة إلى تغيير هذه الديناميكيات المقلقة - وعندما قدمت إحاطتي لمجلس الأمن الشهر الماضي، أشرت إلى عدد من الأولويات التي نحتاج إلى التركيز عليها. لقد كنت أعمل على كل هذه الأولويات في أنشطتي الدبلوماسية مع الأطراف السورية ومع الأطراف الدولية المعنية.
- 6- الأولوية الأولى هي التراجع عن التصعيد وإعادة الهدوء النسبي على الأرض. اسمحوا لي أن أنكركم بأن مزيجاً من الاتفاقات والترتيبات التي تم التوصل إليها على المستوى الثنائي بين بعض الأطراف الرئيسية أدى إلى انخفاض نسبي في العنف في السنوات الأخيرة - لا سيما بين روسيا وتركيا في إدلب في عام 2020، وبين روسيا وتركيا والولايات المتحدة في 2019 حول الشمال الشرقي، بالإضافة إلى التفاهم الروسي-الأمريكي بشأن منع الاشتباك. لكن هذه الاتفاقات والترتيبات الهشة لا ترقى إلى حد وقف إطلاق نار شامل على المستوى الوطني وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. حيث يستمر العنف، ومن الممكن أن ينهار العمل الدقيق الذي أدى لوضع هذه الاتفاقات والترتيبات في لحظة - على الرغم من تأكيد جميع الأطراف في كثير من الأحيان على عدم وجود حل عسكري وعلى أن المرحلة العسكرية للنزاع قد انتهت. إن أي تصعيد من شأنه أن يؤدي إلى إعادة إشعال النزاع الذي لم ينته في الواقع، مما يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر ويخلق ظروفًا يزدهر فيها الإرهاب. ومرة أخرى، سيدفع المدنيون الثمن. قمنا بعقد اجتماع عام لمجموعة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف يوم الجمعة

الماضي لنقل رسالة مشتركة إلى جميع الدول الأعضاء الرئيسية ذات التأثير على الأرض: التحلي بضبط النفس؛ حماية المدنيين؛ إعادة الهدوء؛ العمل على تعزيز مزيج الاتفاقات والترتيبات نحو وقف إطلاق نار شامل على المستوى الوطني؛ وضمن اتباع نهج تعاوني لمواجهة الجماعات الإرهابية المصنفة من قبل مجلس الأمن، بما يتماشى مع القانون الدولي.

7- الإجراء الثاني المطلوب هو تجديد إطار العمل في هذا المجلس على الصعيد الإنساني. لا يزال الوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين في جميع أنحاء البلاد، وبكل السبل، إلزامياً. وكما أكد الأمين العام، وأثق أن مارتن كذلك سيؤكد من بعدي اليوم، فإن المساعدات الإنسانية عبر الحدود لا غنى عنها. أدرك أنه تم إحراز تقدم مهم بشأن جميع أولويات القرار 2642، أي إيصال المساعدات عبر الحدود وعبر الخطوط، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر. يجب أن نحمي هذا التقدم ونبني عليه من خلال تمديد القرار، لصالح جميع السوريين. هذه رسالة أساسية لكم اليوم. أرجو منكم الاستمرار في دعم هذا الإطار؛ فإن ملايين السوريين يعتمدون عليه. وأرجو أيضاً أن تكونوا كريمين في الاستجابة للنداءات الإنسانية للأمم المتحدة.

8- النقطة الثالثة التي شددت عليها هي الحاجة إلى استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف وجعلها أكثر تركيزاً على المضمون. كما أخبرتكم الشهر الماضي، فإن الأمم المتحدة مستعدة لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف بمجرد أن يكون هناك استعداد للقيام بذلك من قبل الأطراف الأخرى. وفي هذا الصدد، لا يوجد أي جديد، خاصة فيما يتعلق بالموقف الروسي بخصوص جنيف. ومع ذلك، فإنني أواصل جهودي في هذا الصدد، بما في ذلك تذكير الرئيس المشترك المرشح من قبل الحكومة السورية أحمد الكزبري في دمشق بالحاجة إلى الرد على الخطاب الذي أرسلته في حزيران/ يونيو بشأن تحسين أساليب العمل، والذي قام بالرد عليه الرئيس المشترك المرشح عن هيئة التفاوض السورية هادي البحرة.

9- النقطة الرابعة التي أركز عليها هي إعطاء الأولوية للعمل على قضية المعتقلين، والمخفيين قسرياً والمفقودين. وشددت في دمشق على أهمية مشاركة معلومات حول المعتقلين والإفراج. كما شددت على ضرورة ضمان حق المعتقلين في التواصل، حيث يستحق أحبائهم معرفة ما إذا كانوا على قيد الحياة. سأواصل أنخراطي مع الحكومة السورية وجميع الأطراف الأخرى المعنية للدفع من أجل عمليات الإفراج والحصول على المعلومات، بما يتناسب مع حجم القضية، مع الاستمرار في الحوار مع جمعيات الأسر والضحايا والناجين. كما أنني أتطلع إلى عام 2023 بأمل رؤية تكليف الجمعية العامة بإنشاء مؤسسة معنية بالمفقودين، بحسب ما أوصى به الأمين العام. سيكون هذا مسارا لإحراز بعض التقدم الملموس من أجل ملايين السوريين المتضررين من هذا الملف وتقديم الدعم المناسب للناجين وعائلاتهم.

10- النقطة الخامسة هي تعزيز الحوار نحو تحديد وتطبيق تدابير بناء الثقة الأولية خطوة مقابل خطوة. أنا مقتنع بأنه من الممكن أن يتمكن الأطراف السوريون والدوليون من إيجاد طريق لاتخاذ بعض الخطوات الدقيقة والملموسة والمتبادلة التي من شأنها أن تحركنا بعض الشيء على طريق قرار 2254. إذا تم تنفيذ ذلك، أعتقد أنه قد يؤثر إيجابياً على حياة المواطنين السوريين العاديين، ويحرك بعض الديناميكيات السلبية على الأرض ويبني بعضاً من الثقة بين الأطراف وفي العملية السياسية.

11- أجريت محادثات طويلة في دمشق مع وزير الخارجية فيصل المقداد حول هذا الموضوع وأقدر استعداده للانخراط. لقد تعمق الحوار بالتأكيد وأنا أرحب بالدعوة للعودة إلى دمشق في العام الجديد لإجراء جولة جديدة من المحادثات.

12- كما التقيت في جنيف برئيس هيئة التفاوض السورية بدر جاموس وناقشت مجموعة من القضايا الواردة في قرار 2254، بما في ذلك الخطوات التي يمكن لجميع الأطراف اتخاذها للمساعدة في بناء الثقة وإنهاء معاناة جميع السوريين. وأتطلع لمزيد من الانخراط مع لجنة التفاوض السورية في العام الجديد كذلك.

13- اسمحوا لي أن أؤكد على نقطة سادسة وأخيرة: سأستمر في الاعتماد على مشورة ورؤى المجلس الاستشاري النسائي؛ وسأستمر في مراعاة إدماج المنظور الجنساني في كامل عملنا؛ وسأواصل الانخراط مع مجموعة واسعة من السوريين من خلال غرفة دعم المجتمع المدني، لتعزيز الحوارات الفنية حول القضايا ذات الصلة بالعملية السياسية ولضمان المشاركة الشاملة. أخبرنا نساء ورجال سوريون هذا الشهر أن الثقة الاجتماعية لا تزال ضعيفة. وهذا يؤكد أن دور المجتمع المدني للمساعدة في إعادة بناء التماسك الاجتماعي في سوريا أصبح اليوم أكثر إلحاحاً مما كان عليه في أي وقت مضى. لا تزال النساء السوريات صامدات بشكل مثير للإعجاب، وتحملن المصاعب المتزايدة، لا سيما كربات أسر. تمكينهن أمر أساسي.

السيدة الرئيسة

14- مع قرب نهاية عام 2022، ننظر وراءنا إلى عام صعب للغاية. وصلت احتياجات الشعب السوري إلى أسوأ المستويات منذ بدء النزاع على خلفية المزيد من الانهيار الاقتصادي، والعنف المستمر. لم يشهد هذا العام إحراز أي تقدم ملموس في دفع العملية السياسية قدماً. كما ان الجبوسياسية العالمية جعلت الوضع الصعب أكثر تعقيداً. هذه صورة قائمة.

15- لكن كما يقال أحياناً بأن أهلك الساعات هي التي تسبق الفجر. يخبرني السوريون من جميع الخلفيات أن الوضع الحالي غير مقبول وغير مستدام أيضاً. وأنا أشعر حقاً أن هناك إدراكاً متزايداً لهذا الأمر في جميع الأنحاء بأن السماح باستمرار الوضع الراهن واستمرار تدهور الأوضاع هو ببساطة ليس خياراً.

16- ولهذا أناشدكم جميعاً أن تدعموا برنامج العمل الذي عرضته اليوم. تحتاج سوريا إلى اهتمام دولي مستمر، انطلاقاً من وحدة هذا المجلس خلف الإطار الإنساني، ولكن أيضاً في جميع الجوانب الأخرى التي أبرزتها.

17- لن أدخر أنا وفريقي جهداً لإحداث بعض الحركة في هذا النزاع الصعب للغاية في العام المقبل. يجب أن نمنح السوريين الأمل في المستقبل. ويبقى هدفنا حلاً سياسياً شاملاً وفقاً لقرار مجلس الأمن لاقم 2254، يلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين ويعيد سيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها. أنني أعول على إبداءكم وتفاعلهم ودعمكم.